لامية رقان

الصراع النفطي الدامي في دلتا النيجر: قراءة وتحليل في حيثيات الصراع ومآلاته

الملخص: تروم هذه الورقة للبحث في الصراع المستمر في إقليم دلتا النيجر، والذي يعتبر من أهم أقاليم نيجيريا وجزء لا يتجزأ من وحدة أراضيها، فهو مساهم رئيسي في تنمية الدولة، بفضل ما يزخر به من الموارد النفطية؛ وعلى هذا الأساس تبحث هذه الدراسة في الأسباب الرئيسية للصراع الذي طال أمده، وفي تداعياته المحلية خاصة على التحول الديمقراطي، وعلى العملية التنموية للبلاد أولا، وتداعياته الإقليمية والدولية ثانيا.

الكلمات المفتاحية: الصراع، دلتا النيجر، النفط، التنمية، التحول الديمقراطي.

Lamia Reggane

The bloody oil conflict in the Niger Delta: a reading and analysis of the conflict's merits and consequences

Abstract: *This paper aims to discuss the ongoing conflict in the Niger Delta region, which is considered one of the most important regions of Nigeria and an integral part of its territorial integrity. On this basis, this study examines the main causes of the protracted conflict, its domestic repercussions, especially on the democratic transition, and the country's development process first, and its regional and international repercussions secondly.*

Key words: conflict, the Niger Delta, oil, development, democratic transition.

الصراع النفطي الدامي في دلتا النيجر: قراءة وتحليل في حيثيات الصراع ومآلاته

The bloody oil conflict in the Niger Delta: a reading and analysis of the conflict's merits and consequences

لامية رقان (*)*

طالبة دكتوراه تخصص علوم السياسية جامعة امحمد بوقرة ـ بومرداس ـ الجزائر

مقدمة:

يشكل إقليم دلتا النيجر إحدى البؤر المتأججة في نيجيريا، حيث يعرف صراعات عدة تتفاوت في المدة والحدة، والشدة والتأثير، وهذا نتيجة تراكم عدة أسباب، فعلى الرغم من المميزات الجيواستراتيجية التي يتمتع بها، وغناه بالموارد النفطية، إلا أنه إقليم مهمش، يعيش سكانه معيشة متدنية، ويفتقر للبنى التحتية، حتى غدا الأكاديميين يطلقون عليه **إقليم المفارقات**، جراء التناقضات التي يعرفها، فمن جهة هو غني بالنفط وبموقع جغرافي هام، ومن جهة ثانية سكانه يكادون يعيشون في فقر مدقع، ولهذا لطالما صنف هذا الإقليم من أكثر الأقاليم اشتعالا والتهابا، جراء الصراعات المتكررة التي تصل في كثير من الأحيان إلى إراقة الدماء، وتخريب المنشآت خاصة البترولية، الشيء الذي ينعكس سلبا على المسار الديمقراطي في نيجيريا، وعلى العملية التنموية للبلاد، دون إهمال ما له من آثار على المستوى الإقليمي والدولي، على هذا الأساس تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على أسباب الصراعات وتداعياته من خلال الإجابة على التساؤل البحثي التالي: فيما تتمثل

(*) البريد الإلكتروني: « lamiareggane@ouglook.fr»

حيثيات الصراعات المتكررة التي يعرفها إقليم دلتا النيجر؟ وماهي التداعيات المترتبة عنها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؟.

وللإجابة على هذا التساؤل نطرح الفرضية التالية: يعد النفط الذي يزخر به دلتا النيجر السبب الرئيسي للصراعات التي يعيشها الإقليم.

للإجابة على التساؤل البحثي، وبغية اختبار الفرضية المقدمة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا- جيوبوليتيكية دلتا النيجر.

ثانيا-خلفيات الصراع في إقليم دلتا النيجر.

ثالثا-تداعيات الصراع في دلتا النيجر.

رابعا- الجهود التي بذلتها الحكومة النيجيرية لمعالجة الصراع في دلتا النيجر.

أولا- جيوبوليتيكية دلتا النيجر.

يقع إقليم دلتا النيجر في جنوب نيجيريا بين خطي عرض 4 و6 درجات شمال خط الاستواء، و4 و8 درجات شرق خط غرينتش[1]، يحده من الجنوب المحيط الأطلنطي، ومن الشرق جمهورية الكاميرون، ومن الشمال والغرب باقي أجزاء نيجيريا، يتربع على مساحة تزيد عن 70 ألف كيلومتر مربع، أي ما نسبته 7،5% من المساحة الإجمالية لليابسة، ويتكون من تسع ولايات هي أبيا، أكوا إيبوم، بايلسا، كروس ريفرز، الدلتا، إدو، إيمو، أندو، وريفرز؛ تعيش فيه أكثر من 40 مجموعة عرقية، يتحدثون بـ 250 لهجة مختلفة[2].

يتميز هذا الإقليم بوجود النفط الخام، فقد اكتشف فيه لأول مرة عام 1956 في أوليوبيري التي تعرف حاليا بولاية بايلسا، ومنذ ذلك الوقت يعد من أهم الأقاليم النيجيرية، حيث يلعب دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني النيجيري، فيه احتياطات ضخمة من النفط والغاز، حيث يقدر الاحتياط النيجيري من النفط في هذا الإقليم بـ

---

[1] - L. A. Afinotan and V.Ojakorotu, « The Niger Delta crisis: Issues, challenges and Prospects », African Journal of Political Science and International Relations, Vol.3(5), (May 2009) : 191.

[2] - هيفاء أحمد محمد، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر"، **الدراسات الدولية**، ع46، (2010): 109.

37 مليار و200 مليون برميل، و188 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي، ويساهم هذا الإقليم بنحو 80% من الإيرادات الحكومية، و95% من عائدات النفط الأجنبي، ما يساهم أيضا بـ 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وإضافة لهذه الامتيازات يحوي هذا الإقليم على ممرا بحريا بالغ الأهمية للتبادلات التجارية النيجيرية[1] (أنظر الخريطة رقم 01 تظهر ولايات دلتا النيجر وآبار النفط المتواجدة بها).

الخريطة رقم01: خريطة تظهر ولايات دلتا النيجر باللون البرتقالي وآبار النفط بها باللون الأسود

[1]- فريدوم أونوها، **عودة الأعمال القتالية إلى دلتا النيجر الغنية بالنفط في نيجيريا**(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2016)، ص ص 2-3.

المصدر: فريدوم أونوها، **مرجع سابق** ، ص 3.

ثانيا-خلفيات الصراع في إقليم دلتا النيجر.

يعد النفط السبب الرئيسي والأول لما آلت إليه الأوضاع في إقليم دلتا النيجر، وهذا بسبب الطريقة التي يتم توزيع إيراداته ، فكون نيجيريا هي دولة فيدرالية، فإن توزيع الإيرادات يشمل برنامجين، أما الأول هو برنامج التقاسم الرأسي الذي هو عبارة عن تقاسم الإيرادات بين الحكومة المركزية ومختلف الوحدات الأخرى المكونة للفيدرالية، والثاني هو برنامج التقاسم الأفقي هو عبارة عن تقسيم الإيرادات على

مستوى الولايات، لذلك لطالما كان السؤال الأساسي حول من يحصل على أكبر حصة، متى وكيف خاصة وأن نيجيريا هي دولة ريعية[1].

فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تعتبر قضية توزيع إيرادات النفط من القضايا المثيرة للجدل عند مختلف الحكومات المتعاقبة سواء العسكرية أو المدنية، حيث هناك تغييرات مستمرة في صيغة تخصيص الإيرادات، حيث أنه بين فترة 1970 و1999 تم تخفيض النسبة المخصصة لإقليم دلتا النيجر على أساس مبدأ الاشتقاق تدريجيا من 45% إلى 3%، حيث حصلت الحكومة الفيدرالية على معظم الإيرادات، ما أثار سخط الأقليات العرقية التي رأت أن النسبة المخصصة لهذا الإقليم ما هي إلا نسبة مدروسة لاستغلال ثروات إقليمهم من خلال العرقيات الكبرى، ما ولد الإحساس بالاستغلال والظلم الناجم عن ما وصفه بعض المحللين بأنه "استعمار داخلي"، بسبب سيطرة النخبة الحاكمة[2]، حيث ظلت الحكومة الاتحادية تحصل على نسب ضخمة من الإيرادات النفطية تتراوح بين 50% و80% ، الشيء الذي يظهر مدى استئثار هذه الحكومة بالحصة الكبرى من الإيراد الحكومي العام من النفط على حساب ولايات المنشأ(دلتا النيجر)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإيرادات سواء ذهبت إلى خزينة الحكومة الاتحادية، أو حكومة الولايات، فإن المواطن العادي في إقليم دلتا النيجر لم يستفد من خيرات أرضه، وما الظروف التي يعيشونها لأكبر دليل على ذلك، والمشكلة لا تتوقف عند استغلال الحكومة الاتحادية فقط، وإنما هناك الشركات النفطية الأجنبية التي تستغل الإقليم أيضا، حيث تنتج هذه الشركات أكثر من 95% من النفط النيجيري، وتعد الشركة الهولندية البريطانية شل أكبر شركات النفط

---

[1] - Orokpo Ogbole F.E and Stephen, Makoji Robert, « Revenue Allocation Commissions and the Contradictions in Nigeria's Federal System : A Revisitation », **Journal of Social Science and Policy Review,** Vol.4, (2012) : 83-84.

[2] -Ukoha Ukiwo, Causes and Cures of oil related Niger Delta conflicts(The Nordic Africa Institute, 2009), p2.

الأجنبية العاملة في دلتا النيجر، بالإضافة لشركات أخرى كالشركات الأمريكية تكساكو وموبيل، والشركة الفرنسية إيلف، والشركة الإيطالية أجيب[1].

أدى التوزيع الغير العادل للثروات إلى افتقار إقليم دلتا النيجر للمرافق الأساسية والبنية التحتية، كما ساهم في التهميش السياسي للمنطقة، بسبب الفشل في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي والتنمية، كما أدت الصناعات النفطية إلى التدهور البيئي ما يهدد الأراضي الزراعية والصيد، الشيء الذي يقوض سبل العيش، ما ولد الشعور بالإحباط والظلم لدى السكان، وقد ازداد هذا الشعور بسبب مستوى المعيشة العالي الذي تعيش به النخبة السياسية التي لم تكن شفافة في إدارة الأموال الآتية من مبدأ تخصيص إيرادات المشتقات التي تمت زيادتها إلى 13% وفقا لدستور 1999، والتي تم تطبيقها في 2000[2].

ساهمت هذه الظروف المذكورة آنفا إلى دفع سكان "كاياما" إلى "إعلان كاياما" عام 1998، وهذا عندما طالب سكان المنطقة وما حولها من المناطق التي يقطنها "الإيجاويون" بتوقف الشركات الدولية عن تدمير البيئة وتراثهم الطبيعي، ما أدى بالسلطات النيجيرية إلى الرد الفوري، وأرسلت قواتها لاحتلال جميع ولايات الدلتا وعلى رأسها ولاية بايلسا إحدى أهم ولايات الدلتا الغنية بالنفط وعاصمتها "يناجوا"، وبالطبع مدينة كاياما القريبة منها ورمز الثورة الناشئة، وكان رد السلطات النيجيرية عنيفا، حيث فتحوا النيران مباشرة متسببين في مقتل العديد من الأشخاص، وإصابة أكثر من 25 آخرين، لتعتبر منذ ذلك الحين النقطة المحورية في صراع دلتا النيجر، حيث من حينها انطلقت العمليات العسكرية المنظمة، تارة ضد القوات النيجيرية العاملة هناك، وتارة أخرى ضد شركات النفط العالمية، كما استهدف المسلحون المحليون في الإقليم موظفي الشركات متعددة الجنسيات، وأخذوهم كرهائن للمساومة عليهم، وبعض القوات الأمنية أيضا، وفي كل مرة ترد السلطات النيجيرية

---

[1] -صبحي قنصوة،"النفط والسياسة في دلتا النيجر..صراع لا ينتهي"، **قراءات إفريقية**، ع11، (جانفي-مارس 2012): 27-28.

[2] - Ukoha Ukiwo,**Op.Cit**, p2.

بإرسال مزيد من قوات الجيش والقوات الأمنية المحلية لترتفع وتيرة الصراع أكثر[1]، ما أدى إلى استمرار اندلاع الصراعات العنيفة، وخسائر مادية وبشرية أثرت على البيئة المحلية والإقليمية والدولية.

ثالثا-تداعيات الصراع في دلتا النيجر.

يعتبر إقليم دلتا النيجر أكثر الأقاليم المعبرة عن "معضلة لعنة النفط أو لعنة الموارد"، التي يتم تداولها في أدبيات العلوم السياسية، فعلى الرغم من تمتعه باحتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، إلا أن هذا الإقليم يتميز بالحرمان والتخلف، وقد كان لهذه المفارقة ومازال دورا كبيرا في زيادة الصراع، والعنف، وعدم الاستقرار، لاسيما منذ أواخر التسعينيات، الشيء الذي له آثارا كبيرة على عدة مستويات سواء المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي.

1-التداعيات على المستوى المحلي:

- الفقر المدقع وتدني مستوى المعيشة حيث تعيش أغلبية السكان في حالة فقر مدقع، وفي مستوى معيشي متدني، ويفتقرون إلى أدنى شروط الحياة، فهم يفتقرون للماء النظيف، والرعاية الصحية، فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن إقليم دلتا النيجر يعاني من الإهمال الإداري، وتداعي البنية التحية والخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدل البطالة والحرمان الاجتماعي، الشيء الذي ساهم في تفشي البؤس والحرمان والظلم[2]، وحسب تحليلات مؤشرات الفقر والتنمية البشرية فإن هناك صورة قاتمة لإقليم دلتا النيجر، حيث زاد معدل انتشار الفقر في دلتا النيجر بين عامي 1980 و2004[3] والجدول رقم 01 يظهر ذلك.

---

[1]-هيثم قطب، ""منتقمو دلتا النيجر"..ثوار عباقرة أم "إرهابيون""، 14 جوان 2016، على الرابط:
/https://www.sasapost.com/niger-delta-avengers

[2]-منظمة العفو الدولية، البترول والتلوث والفقر في دلتا النيجر، حزيران 2009، على الرابط:
https://www.amnesty.org/download/Documents/44000/afr440182009ara.pdf

[3] - P. O. Oviasuyi , Jim Uwadiae, «The Dilemma of Niger-Delta Region as Oil Producing States of Nigeria », Journal of Peace, Conflict and Development, Issue 16, (November 2010) : 118.

الجدول رقم 01: انتشار معدل الفقر في منطقة دلتا النيجر في فترة 1980-2004 (بالنسبة المئوية)

Country/States	1980	1985	1992	1996	2004
Nigeria	28.1	46.3	42.7	65.6	54.4
Edo/Delta	19.8	52.4	33.9	56.1	Delta 45.35 Edo 33.09
Cross River	10.2	41.9	45.5	66.9	41.61
Imo/Abia	14.4	33.1	49.9	56.2	Imo 27.39 Abia 22.27
Ondo	24.9	47.3	46.6	71.6	42.15
Rivers/Bayelsa	7.2	44.4	43.4	44.3	Rivers 29.09 Bayelsa 19.98

المصدر: P. O. Oviasuyi , Jim Uwadiae, **Op.Cit**, p118.

- التدهور البيئي والتلوث حيث أدت الصناعات النفطية ورمي النفايات النفطية دون الأخذ بالاحتياطيات الضرورية والتسربات النفطية إلى أضرار بيئية على عدة مستويات، تشمل تلوث الأرض والمياه والهواء، ونضوب مناطق الصيد واختفاء الأراضي الرطبة، الشيء الذي له آثار كبيرة على سبل العيش المحلية ، فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقع أكثر من 6800 حادث تسرب نفطي بين عامي 1976 و2001، ووفقا للوكالة الوطنية لاكتشاف التسربات النفطية ومواجهتها كان هناك ما لا يقل عن 2000 موقع في دلتا النيجر في مارس 2008 بحاجة إلى معالجة بسبب التلوث المتعلق بالنفط[1]، هذا كما أن الغاز الذي يتم حرقه سنويا يساهم في رفع درجة التلوث، حيث تنجر عن هذه العملية إطلاق حوالي 35 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، و12 مليون طن من الميثان سنويا، كما أنه وسنويا يتلوث

[1]-منظمة العفو الدولية، **مرجع سابق**.

إقليم الدلتا بـ 2.3 مليار متر مكعب من النفط[1] ، وهذا التدهور البيئي لا يؤثر فقد على مصادر معيشة السكان، وإنما يؤثر على صحتهم، حيث يعانوا العديد منهم من عدة مشاكل صحية كمشاكل التنفس، والتقرحات الجلدية، والعديد من أمراض العيون وهلم جر.

- الهجرة الداخلية بسبب الظروف المعيشية الصعبة، وانعدام الأمن والأمان، فبسبب الصراع الطويل الأمد في إقليم دلتا النيجر، دمرت 30 قرية، وخسر أكثر من 2000 شخص حياتهم، وحوالي 3000 جريح، ما دفع حوالي 100000 للهجرة الداخلية خاصة إلى ابدان، وكالابار، وأبوجا إلى آخر ذلك من الأماكن داخل البلاد[2].
- تسجيل خسائر اقتصادية معتبرة، ففي جانفي من عام 2006 خسرت نيجيريا 211000 برميل من النفط الخام يوميا، وهو ما يعادل 8.4% من صادرات نيجيريا البالغة 2.6 مليون، كما انخفضت أرباح تصدير النفط الخام بمقدار 702 مليون دولار أمريكي في فيفري من عام 2006، كما انخفض التوليد الوطني للطاقة بنسبة تزيد عن 25% نتيجة إيقاف تشغيل الغاز لثلاث محطات طاقة رئيسية، حيث ساهم هذا الشيء في نقص إمدادات الغاز إلى بعض محطات توليد الكهرباء[3]، وقد انخفض إنتاج الكهرباء في نيجيريا من نحو 4800 ميغاوات في أوت 2015 إلى 1000 ميغاوات في ماي 2016، مما ساهم في تخفيض مستوى الإنتاجية والخدمات في عموم الاقتصاد النيجيري[4].

---

[1] - Celestina Ihayere, Doris Fovwe Ogeleka, and Theresa Ifeyinwa Ataine, «The effects of the Niger Delta oil crisis on women folks», Journal of African Studies and Development, Vol. 6(1), (January 2014) : 17.

[2] - Iwebunor Okwechime, Environmental Conflict and Internal Migration in the Niger Delta Region of Nigeria(Germany : Center for Interdisciplinary Research, Bielefeld, 2012), p13.

[3] - Olasupo Olusola, « THE CONSEQUENCES OF MILITANCY IN NIGERIA'S NIGER DELTA »,Journal of Research in National Development , Vol11(2), (December2013) : 153.

[4] -فريدوم أونوها، **مرجع سابق**، ص7.

- ارتفاع الأعمال العنفية خاصة بين الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015، حيث شهدت هذه الفترة العديد من العمليات الانتحارية، وسقوط العديد من القتلى والجرحى، ما أدى إلى انعدام الأمن وانتشار الفوضى وعدم الاستقرار[1]؛ حيث يعتبر عام 2015 أكثر دموية، ففيه تم تنفيذ 98 عملية انتحارية راح فيها 1365 قتيلا، و 2169 جريحا، والجدول رقم 02 يظهر عدد العمليات الانتحارية وعدد القتلى والجرحى في فترة 2011-2015.

جدول رقم 02:عدد ونسبة الهجمات الانتحارية والقتلى والجرحى المبلغ عنهم حسب السنة

Year	*N* of Suicide Attacks	%	*N* of People Killed	%	*N* of People Wounded	%
2011	5	3.2	78	3.5	144	3.6
2012	23	14.6	183	8.1	642	15.8
2013	3	1.9	54	2.4	85	2.1
2014	29	18.4	573	25.4	1013	25.0
2015	98	62.0	1365	60.6	2169	53.5
Total	158	100.0	2253	100.0	4053	100.0

المصدر: The Zambakari Advisory, **Op.Cit**, p10.

- ظهور تنظيمات وجماعات في الإقليم تطالب بحقها من الثروات وتدافع عن حقوق ومطالب مواطني الإقليم، وهذه التنظيمات انقسمت إلى:

أ- **الجماعات والتنظيمات السلمية**: وهي جماعات وتنظيمات ذات طبيعة إثنية، وكانت أول هذه الحركات **الحركة من أجل شعب الأوجوني** التي تشكلت عام 1990 على يد "كين سارو ويوا" وبعض رفاقه من جماعة الأوجوني، وهي إحدى الجماعات الإثنية الصغيرة، وقد أدى ظهور هذه الحركة إلى إعطاء دفعة قوية

[1] - The Zambakari Advisory, Instability in the Greater Niger Delta Region of Nigeria: An Analysis of Violent Events and the Economic Impact(New York,2016), p10.

نحو ظهور تنظيمات عديدة أخرى في دلتا النيجر، وكان لهذه الحركة وزعيمها "كين سارو ويوا" دورا بارزا في الدفاع عن حقوق جماعة الأوجوني ومصالحها في مواجهة شركة شل والحكومة النيجيرية، وانتهى الأمر بالقبض على "سارو ويوا" و15 آخرين من أعضاء الحركة عام 1994، ومحاكمتهم أمام محكمة خاصة، حكمت بإعدام "سارو ويوا" و8 من رفاقه في نوفمبر من عام 1995، ورغم هذا الحكم، لم تتوقف الحركة عن الاحتجاجات السلمية في الإقليم، كما ظهرت عدة تنظيمات أخرى ومن أهمها **المؤتمر القومي للإيجو، ومجلس شباب الإيجو، والحركة من أجل بقاء قومية الإيزون، ومنتدى جماعة الايسيكو**، بالإضافة إلى هذه الحركات، تشكلت حركات أخرى على مستوى دلتا النيجر ومنها **رابطة ولايات الأقليات المنتجة للنفط، وكومنولث المناطق المنتجة للنفط، ومنتدى الأقليات الجنوبية**[1].

ب- **حركات العنف المسلح وتنظيماتها** والتي ظهرت بسبب لجوء الحكومة النيجيرية إلى استخدام العنف المسلح لقمع الاحتجاجات السلمية في دلتا النيجر، ما انجر عنه أعمال عنف وشغب من جانب المحتجين وخصوصا الشباب، ما دفع لبروز بعض الحركات والتنظيمات المسلحة في الإقليم تتبنى العنف المسلح سبيلا لتحقيق أهدافها خصوصا منذ عام 1997، وتنتمي معظم هذه الحركات والتنظيمات للايجو وهي كبرى الجماعات الإثنية في دلتا النيجر، ومن أهم هذه الحركات نجد **حركة دلتا النيجر، وقوات متطوعي شعب دلتا النيجر وأبناء إيجبيسو الأفارقة وحركة شيكوكو** وغيرها، وإلى جانب أنشطتها المسلحة ضد شركات النفط في دلتا النيجر، تقوم بعض هذه التنظيمات المسلحة في المنطقة بتكرير النفط وبيعه للأهالي بسعر رخيص، معتبرة ذلك جزءا من خدمة ينبغي

[1]-صبحي قنصوة، **مرجع سابق**، ص30.

تقديمها، وتعد قوات متطوعي دلتا النيجر من أهم التنظيمات التي تقوم بذلك، حيث ترى أن ما تقوم به هو عمل شرعي وجزء من الصراع على الموارد[1].

2- التداعيات على المستوى الإقليمي:

تحتل نيجيريا موقعا استراتيجيا في خليج غينيا*، كما أنها تبرز من أعلى منتجي النفط والغاز فيها، بالإضافة إلى أنها أكبر دولة من حيث عدد السكان في هذا الخليج، لذلك فالأزمات التي تتعرض لها نيجيريا داخليا يؤثر بشكل غير مباشر على الدول الإقليمية خاصة دول خليج غينيا، لذلك فإن الصراع في دلتا النيجر يؤثر على دول خليج غينيا، فـ70% من حوادث القرصنة في هذا الخليج سببه العصابات الإجرامية النيجيرية، ومعظمهم من إقليم دلتا النيجر، ففي الربع الأول من عام 2016 تم تسجيل 12 هجوما في خليج غينيا، منها تسعة في نيجيريا، وواحد في كوت ديفوار، واثنان داخل المياه الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية[2]، ما دفع دول الخليج وعلى رأسها غينيا الاستوائية إلى الاستثمار وبمبالغ كبيرة في المعدات العسكرية المتنوعة الشيء الذي خلق نوع من سباق التسلح، خاصة بعدما أعلن الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" عام 2003 أن النفط الإفريقي يمثل أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة، وأنها على استعداد لخوض الحرب لحماية مصادرها، الشيء الذي ساهم إلى زيادة تواجدها العسكري في خليج غينيا، كما أن الجزء الأكبر من الاستثمار الأمريكي المباشر يذهب إلى المساعدات العسكرية للبلدان الإفريقية خاصة إلى أنغولا ونيجيريا، فالولايات المتحدة تقوم بوضع عدة سياسات لتعزيز قوات الأمن في الدول المنتجة للنفط في دول خليج غينيا، وهذا خاصة عن طريق بيع الأسلحة وبناء قدراتها العسكرية والبحرية والحفاظ على وجودها في المنطقة كرادع محتمل، فحسب

---

[1]- صبحي قنصوة، **مرجع سابق**، ص31.

*-يتكون من دول غرب ووسط إفريقيا وهي أنغولا، بينين، التوغو، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساوتومي وبرنسيب، السنغال، سيراليون، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيريا ونيجيريا.

[2]- فريدوم أونوها، **مرجع سابق**، ص7.

تقديرات عام 2004 فإن البحرية الأمريكية أمضت 10 أيام في سفنها في خليج غينيا، وفي عام 2007 أمضت قواتها سنة كاملة داخل السفن، ما دعا ببعض دول الخليج إلى القلق من التواجد الكثيف للولايات المتحدة في الخليج، هذا كما أن دول خليج غينيا متخوفة من تصدير صراع دلتا النيجر إليها خاصة وأن هذه الدول تشترك في عدة خصائص تتراوح بين وجود أنظمة قمعية فيها إلى انتشار الفساد والعنف والتوزيع الغير عادل للثروات[1].

إن الانكشاف الأمني الذي يعرفه المحيط الإقليمي لنيجريا عموما ولدلتا النيجر خصوصا دفع دول وسط وغرب إفريقيا لإنشاء مركز لمكافحة القرصنة في خليج غينيا وإنشاء قوة بحرية لتأمين السواحل الأفريقية الأطلسية، والتي يمر من خلالها جزء كبير من التجارة بين البلدان الأفريقية في المنطقة، وستتألف القوة الإقليمية لحماية المنطقة من أكثر من 2000 عسكري من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكان من المتوقع أن تعمل اعتبارا من عام 2014، كما وافقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 13 مارس 2015 على إنشاء مركز التنسيق البحري متعدد الجنسيات (MMCC) Multinational Maritime Coordination Centre كجزء من تنفيذ الإستراتيجية البحرية المتكاملة Strategy (IMS) Integrated Maritimeللهيئة نفسها، وسيكون هذا المركز الواقع في كوتونو مسؤولا عما يسمى بالمنطقة التجريبية E ، حيث يتم تضمين سواحل بنين ونيجيريا وتوغو ، والتي تعتبر أخطر جزء في المنطقة، هذا مثال على تنفيذ تدابير لتعزيز الأمن البحري في الخليج[2].

3- التداعيات على المستوى الدولي:

لم تتوقف تداعيات صراع دلتا النيجر على المستوى المحلي والإقليمي، وإنما وصلت إلى المستوى الدولي، وهذا يظهر من خلال التأثير في أسعار النفط في العالم،

---

[1] - Charles UKEJE, « Oiling Regional Insecurity ? The implications of the Niger Delta Crisis for Security and Stability in the Gulf of Guinea and West Africa », IFRA-Nigeria e-Papers,N $_{01}$,(22/12/2009) : 19-22.

[2]- Yoslán Silverio González, « THE GULF OF GUINEA: THE FUTURE AFRICAN PERSIAN GULF? », Brazilian Journal of African Studies, v.$_{1}$, n.$_{1}$, (Jan./Jun. 2016) : 101.

فبسبب الاعتماد المتبادل وترابط الاقتصاد العالمي ، فإن أي أزمة، أو صراع، أو بؤرة توتر في دولة نفطية سينعكس على باقي الدول، فمثلما سهلت العولمة استكشاف وإنتاج النفط من قبل الشركات متعددة الجنسيات الغربية في البلدان النامية ، فقد أتاحت أيضا لأزمة دلتا النيجر أن يكون لها تأثير في أسعار النفط في السوق العالمي، فكون نيجيريا عضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) منذ عام 1971 ، فإنها تؤثر في مستوى الأسعار والإنتاج، لذلك وللحفاظ على سعر مناسب للنفط، خصصت أوبك حصصا لإنتاج النفط لأعضائها، لذا فإن الإنتاج الغير المنظم للنفط سيؤدي إلى فائض نفطي للبيع مما يؤدي إلى خفض السعر العالمي، بينما سيؤدي مستوى الإنتاج المنظم إلى الاستقرار وزيادة أسعار النفط العالمية. من المنطقي أن عدم قدرة أي دولة عضو في أوبك على تلبية حصتها من الإنتاج سيؤدي بشكل ثابت إلى انخفاض المعروض من النفط العالمي وبالتالي زيادة الأسعار، وعلى هذا الأساس، فإن أنشطة المسلحين في دلتا النيجر جعلت من المستحيل على نيجيريا تحقيق حصتها من الإنتاج، حتى أصبحت حقول النفط النيجيرية من بين أخطر الحقول في العالم، نتيجة لانعدام الأمن وانتشار الأسلحة، فقد انتقلت الجماعات المسلحة العاملة في دلتا النيجر إلى مستوى جديد من التطور الفتاك والتقني والتكتيكي وذلك بامتلاكها معدات متطورة من الأسلحة على غرار الصواريخ المضادة للطائرات، مما يسبب في تغيرات السعر العالمي للنفط[1]، هذا كما أن الصراع في دلتا النيجر وعدم الاستقرار يؤثر على مصالح القوى الدولية في خليج غينيا، خاصة وأن هذا الأخير يملك الإمكانات البحرية والجيوستراتيجية جذابة للغاية، فهو مليء بموارد بحرية ومعدنية ضخمة مثل النفط، والماس، والذهب والأسماك، وعلى وجه الخصوص يتوفر في هذا الخليج احتياطيات كبيرة من النفط والغاز حيث يتركز 70% من مخزون إفريقيا من النفط في الساحل الإفريقي الغربي منه، وتشير التقديرات إلى أن منطقة خليج غينيا تملك احتياطيا مؤكدا يقدر بـ 50.4 مليون برميل تنتج منه حوالي 5.4 مليون برميل يوميا، وهذا النفط

[1] - Ejovi Austine, Ebie Sunday , Akpokighe O. Raymond, «Globalization and Environmental Degradation of the Niger Delta Region of Nigeria », Research on Humanities and Social Sciences, Vol.4, No.13, (2014) : 148.

له خصائص عدة فهو يحوي على نسبة منخفضة من الكبريت، إضافة لقربه من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه العوامل تعزز الأهمية الإستراتيجية لإمدادات المنطقة من الطاقة العالمية، فنجد الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على نسبة 15% من وارداتها النفطية من منطقة خليج غينيا، هذا كما تأتي أهمية هذه المنطقة من اعتبارها منطقة حيوية للنقل البحري حيث تلعب دور كمحور رئيسي للتبادل التجاري البحري لصادرات الطاقة والإيرادات من البضائع والمواد الغذائية، لذلك تشكل القرصنة البحرية في هذا الخليج تهديدا متنامي الأطراف ليس فقط للدول الإقليمية، وإنما حتى بقية دول العالم خاصة تلك التي لها مصالح حيوية في دول الخليج كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لذا فقد اعتمد مجلس الأمن قرارين أما الأول فهو القرار رقم 2018 في أكتوبر 2011 و الثاني القرار رقم 2039 في فبراير 2012 اللذان دعيا إلى المزيد من التنسيق الإقليمي والدعم اللوجستي لمبادرات الأمن الإقليمي من أجل مكافحة التهديدات المتزايدة للقراصنة في المنطقة[1].

أدى استمرار تهديدات النقل في جميع سواحل خليج غينيا نتيجة لزيادة أعمال القرصنة التي تتبع نفس نمط السواحل الصومالية، إلى تبني إجراءات دولية أكبر من قبل القوى الغربية التي لها مصالح في المنطقة والحكومات المحلية، وقد ترجم ذلك إلى زيادة الوجود العسكري الأجنبي لتأمين التجارة عبر المنطقة، ما أدى إلى زيادة تكاليف النقل بسبب الحاجة إلى التأمين على الواردات والصادرات، لذا ولحماية خطوط الإمداد في خليج غينيا، قامت الولايات المتحدة بإنشاء قواعد بحرية في المنطقة ولديها سفن تابعة للبحرية تقوم بدوريات في مياه خليج غينيا باستمرار، حيث في عام 2003، وقعت جزر ساو تومي وبرينسيبي اتفاقا سمح للولايات المتحدة بإنشاء قاعدة عسكرية في أراضيها، بحيث تقدم هذه الجزر ميزة إستراتيجية في المنطقة لأنها تقع بالقرب من مخزون النفط النيجيري والأنغولي، كما أنها نقطة رئيسية للرقابة البحرية ولضمان تسويق النفط الخام عبر مياه الخليج، فمن هذه المنطقة، يمكن مراقبة حركة الناقلات، لذلك أصبحت جزر ساو تومي وبرينسيبي أكثر جاذبية

[1]-فريدوم أونووها، "القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجا"، 14 ماي 2012، على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/en/node/3401#~:

للولايات المتحدة من حيث احتياطيات النفط والقيام بأنشطة الحفر، لذلك نجد هيلاري كلينتون زارت هذه الجزر كعلامة على أن هذا البلد الصغير يقع في أولويات جدول الأعمال الأمريكي في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الولايات المتحدة برنامج محطة الشراكة الأفريقية عام 2010 ، الذي يهدف أساسا إلى توفير الأمن البحري في المنطقة بدءا من نوفمبر 2007 بهدف زيادة الأمن البحري والتعاون على تعليم وتدريب القوات البحرية العسكرية لدول غرب إفريقيا، مع التركيز على إنشاء قدرات استجابة خفر السواحل والبحرية والجيش في الدول المعنية لمقاومة الصيد غير القانوني، والاتجار بالبشر، والمخدرات والأسلحة، وهذا كجزء من محطة الشراكة مع إفريقيا، كما وقعت حكومات الكاميرون والجابون وغينيا الاستوائية اتفاقيات مع واشنطن تسمح للقوات المسلحة الأمريكية باستخدام مطاراتها[1].

أمام هذه الأوضاع التي يعرفها إقليم دلتا النيجر، ومآلاته التي طالت المحيط الإقليمي والدولي، يتبادر إلى الذهن سؤال حول المجهودات التي بذلتها الحكومة النيجيرية لمعالجة الأوضاع في الإقليم.

رابعا-الجهود التي بذلتها الحكومة النيجيرية لمعالجة الصراع في دلتا النيجر.

واجهت الحكومة النيجيرية الصراع في دلتا النيجر بالعصا والجزرة، فبالنسبة للعصا، فقد أرسلت وحداتها العسكرية إلى الإقليم لقمع الاحتجاجات والقضاء على المنظمات والجماعات التي ظهرت هناك لتطالب بحقوقها، وفي كثير من الأحيان وقعت اشتباكات بين الجيش النيجيري ومسلحي دلتا النيجر ما أدى إلى خسائر بشرية ومادية؛ أما الجزرة فهي الوسيلة التي غيرت الحكومة النيجيرية طريقة تعاملها مع الصراع في الإقليم، حيث اتجهت إلى الوسائل السلمية وهذا عن طريق:

1- في عام 1993 ، أنشأت الحكومة الفيدرالية النيجيرية لجنة تنمية المناطق المنتجة للنفط المعدني Oil Mineral Producing Areas Development Commission (OMPADEC) تماشيا مع توصيات لجنة بلجور، ولكن عانى هذا المكتب من نقص التخطيط والانهيار تاركا العديد من المشاريع غير

[1] - Yoslán Silverio González, **Op.Cit**, pp99-100.

المكتملة، و في نهاية المطاف فشل (OMPADEC) في حل المشاكل في منطقة دلتا النيجر ، مما استدعى ضرورة عودة الحكومة الفيدرالية إلى التخطيط مرة أخرى من أجل تحسين الوضع، لذلك في عام 2000 ، أنشأت الحكومة الفيدرالية لجنة تنمية دلتا النيجر Niger Delta Development Commission(NDDC) وسط معارضة من نشطاء المنطقة حيث أقروا أنها لن تكون مسؤولة عن مجتمعاتهم لأنها ستعاني من سوء الإدارة والفساد، وفي عام 2004، أعد مركز تطوير المؤسسات الأهلية مسودة خطة رئيسية للمنطقة، والتي قدرت تكلفتها بنحو 2.9 مليار دولار أمريكي على مدى خمسة عشر عاما، ولكن رفضت من طرف حركة تحرير دلتا النيجر وانتقدت المفوضية على أساس أنها ستكون وسيلة لمزيد من نهب المبالغ الضئيلة المخصصة لتنمية منطقة دلتا النيجر، ما دفع الحكومة النيجيرية في عام 2009 إلى إنشاء وزارة دلتا النيجر للتعامل مع تطوير البنية التحتية في المنطقة، إلا أنها لم يتم تخصيص مخصصات مالية كافية للوزارة، الشيء الذي سيساهم في فشلها[1].

2- برنامج العفو الرئاسي الذي قدمه الرئيس عمر موسى ياردوا، والذي أعلن عنه في 25 جوان 2009، وكان فحواه أن يقوم المسلحين في إقليم دلتا النيجر بتسليم أسلحتهم وذخائرهم مقابل عفو رئاسي، وقد تم بهذا البرنامج استرجاع أكثر من 2500 بندقية متطورة، و300000 طلقة، و295 مخزنا و18971 بندقية محلية الصنع، كما تم استرداد 82406 ذخيرة من ولاية ريفرز، و9748 من ولاية كروس ريفر، و9725 من أندو، و959 من أكوا إيبوم و722 من ولاية إبدو، كما سلم حوالي 20192 مقاتلا نفسه، وقد كانت ولاية ريفرز الأكبر

[1] - P. O. Oviasuyi , Jim Uwadiae, «**The Dilemma of Niger-Delta Region as Oil Producing States of Nigeria** », *Journal of Peace Conflict and Development, Issue 16* (*November 2010*) : 121-122.

عدد، حيث بلغ عدد المقاتلين الذين سلموا نفسهم 6997، هذا كما شمل برنامج العفو خطة لإعادة الإدماج، وهذا بإدماج المقاتلين الذين سلموا أنفسهم في المجتمع، وهذا عن طريق إعادة تأهيلهم وتدريبهم كل حسب مستواه وكفاءته، وتوفير مناصب الشغل لهم[1].

إن الجهود التي بذلتها الحكومة النيجيرية، لم تثمر على نتائج إيجابية معتبرة، لأن الحكومة لم تعالجه من الجذور، وإنما ساهمت فقط في تهدئة الأوضاع مؤقتا، والدليل على ذلك أن الصراع في الإقيلم مازال مستمرا، فقد شهدت السنوات الأخيرة خاصة فترة 2011 و2015 زيادة في الخسائر البشرية.

الخاتمة:

شكل النفط لعنة على إقليم دلتا النيجر، بدل من أن يكون نعمة له، فقد أدخله في دوامة من العنف والاضطرابات، حيث لم يستفيد هذا الإقليم من نفطه، وإنما تم استغلاله من طرف الحكومة الفيدرالية والشركات النفطية المتعددة الجنسيات العاملة فيه، الشيء الذي جعل سكان الإقليم يكونون محرومين اقتصاديا، ويعيشون في الفقر والتخلف، بالإضافة إلى التدهور البيئي الذي يعيشه الإقليم جراء نفايات النفط.

إن الأوضاع المزرية والحرمان الذي يعيشه سكان دلتا النيجر، هو مظهر من مظاهر تهميش هذا الإقليم إلى حد ما من التنمية الوطنية لنيجيريا، على الرغم من كونه الإقليم الذي يولد الثروة النفطية لها، الشيء الذي دفع إلى العنف وإلى مختلف الجرائم، وأصبح الإقليم يعاني من الانكشاف الأمني، ما ساهم في تكوين جماعات مسلحة دخلت في مواجهات مع الجيش النيجري وأدت إلى خسائر مادية وبشرية، كما كان لها تداعيات محلية وإقليمية ودولية.

---

[1] - IMONGAN ERNEST OMOKHOA, «AMNESTY PROGRAMME IN NIGERIA: UNDERSTANDING JUSTICE AND EQUITY IN THE NIGER DELTA REGION », International Journal of Public Administration and Management Research, Vol $_3$, No $_2$, (December 2015) : 42.

على هذا الأساس يجب على الحكومة النيجيرية أن تعمل وبإرادة قوية على حل الصراع في دلتا النيجر، وهذا عن طريق:

- التوزيع العادل لإيرادات الثروة النفطية، وهذا بتوجيه نسبة معتبرة منه إلى الإقليم؛
- تنمية الإقليم، وهذا عن طريق بناء البنى التحتية وتحسين الخدمات بمختلف أنواعها من صحة وتعليم، ومعيشة؛
- عدم التقاعس في الرد على التجاوزات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في القطاع النفطي، خاصة تلك المتعلقة بتخريب النظام الإيكولوجي لدلتا النيجر.